E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.6/2019/11
12 April 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع السادس
مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت

إعادة النظر في معوّقات مشاركة المرأة في الاقتصاد في المنطقة العربية

موجز

يعوق ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. ومع أن هذه القضية متعددة الأوجه بطبيعتها، كثيراً ما تثار من وجهة نظر اقتصادية بحتة، لا تراعي السياق الأوسع لقضايا الجنسين في البلدان العربية، وهو سياق لا يزال يتسم بتفاوتات شاسعة بين الرجل والمرأة في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويؤدي عدم أخذ هذه العوامل في الاعتبار إلى تقليل فعالية التدخلات السياسية، ما يظهر في ركود معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة.

وتلقي هذه الوثيقة الضوء على الحلقات الناقصة في تحليل مشاركة المرأة في الاقتصاد في المنطقة العربية. وتقترح سُبُلاً للنظر في ما ينتج من آثار اقتصادية عن تجاهل قضايا مثل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعنف ضد المرأة، بهدف تمكين الدول العربية من وضع استجابات سياسية شاملة في هذا المجال. واللجنة التنفيذية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مدعوة إلى مناقشة المقترح وإبداء الرأي فيه.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**مقدمة: ما الذي يمنع المرأة من التقدّم؟**	7-1	3
ثانياً-	**تفاوت في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر**	14-8	5
ثالثاً-	**العنف ضد المرأة**	20-15	7
رابعاً-	**إعادة النظر في العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في الاقتصاد في المنطقة العربية**	32-21	9
	ألف- إبراز غير المنظور: قياس أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر	28-22	10
	باء- تقدير كلفة العنف ضد المرأة	32-29	11
خامساً-	**خلاصة وتوصيات في السياسات**	35-33	12

أولاً- مقدمة: ما الذي يمنع المرأة من التقدّم؟

1- يقع التمكين الاقتصادي للمرأة في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويدعم تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ومشاركة المرأة في الاقتصاد عاملٌ أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 5)، والقضاء على الفقر في جميع أشكاله (الهدف 1)، وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع (الهدف 4)، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع (الهدف 8). وهي أساسية أيضاً لضمان استفادة المرأة من التنمية، بالتساوي مع الرجل، بما يتوافق مع مبدأي الحق في التنمية وعدم إهمال أحد، اللذين تستند إليهما خطة عام 2030.

2- وتعد مشاركة المرأة بشكل متزايد في الاقتصاد بمكاسب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. وقد جاء في دراسة نشرها معهد ماكينزي العالمي أن بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تزيد ناتجها المحلي الإجمالي المشترك بنسبة 47 في المائة بحلول عام 2025 إذا ما شاركت المرأة بالتساوي مع الرجل في النشاط الاقتصادي[1]. ويرتبط التمكين الاقتصادي للمرأة بمجموعة من النواتج الإيجابية، منها الحد من فقر الأسرة، وتحسين الصحة والتعليم، وزيادة الاستدامة البيئية[2]. والتمكين الاقتصادي هو أيضاً من محركات التغيير نحو تحقيق العدل بين الجنسين، وهو من أولويات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، على النحو المؤكد في إعلان مسقط: نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية.

3- أما في الممارسة العملية، وفي ظل الفوارق الوطنية الهامة، فلا تزال المنطقة العربية ككل بعيدة عن المتوسطات العالمية للمشاركة الاقتصادية للمرأة. واستناداً إلى بيانات لمنظمة العمل الدولية نشرها البنك الدولي، بلغ متوسط المنطقة لمشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية 22.3 في المائة في عام 2018، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 53.7 في المائة، وبمتوسط إقليمي للرجال قدره 77.5 في المائة[3]. ولا تزال الفوارق بين الجنسين قائمة في نوعية فرص العمل وفي متوسطات الأجور. كذلك تسجل المنطقة العربية الفجوة الأكبر بين الجنسين في العمالة غير المستقرة، فغالبية العاملين في سوق العمل غير النظامية من النساء. وتترك المرأة سوق العمل بمعدلات أسرع من الرجل، وتمارس أكثر منه أعمالاً غير مدفوعة الأجر ضمن المشاريع الأسرية. ومع أن النساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض هن أقل احتمالاً للانضمام إلى القوى العاملة وأكثر عرضة للعمل في القطاع غير النظامي من النساء ذوات المستوى التعليمي الأعلى، تواجه النساء ذوات المستوى التعليمي المرتفع عقبات كبيرة، مثل التهميش المهني وارتفاع معدلات البطالة[4].

---

(1) Jonathan Woetzel and others, *The power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add $12 Trillion to Global Growth* (McKinsey Global Institute, 2015).

(2) United Nations Development Programme (UNDP), *Powerful Synergies: Gender Equality, Economic Development and Environmental Sustainability* (New York, 2012)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع* (نيويورك، 2016).

(3) البنك الدولي، "نسبة المشاركة في قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية 15-64)"، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.ACTI.FE.ZS?locations=1A (استُرجعت في 4 نيسان/أبريل 2019).

(4) Niels Spierings, Jeroen Smits and Mieke Verloo, "Micro- and macrolevel determinants of women's employment in six Arab countries", *Journal of Marriage and Family*, vol. 72, No. 5 (October 2010).

4- وقد ارتفع متوسط مشاركة المرأة في الاقتصاد النظامي في البلدان العربية بين عامي 1990 و2018 بأقل من 1.9 نقطة مئوية، في إشارة إلى أن السياسات العامة التي اعتمدتها الدول العربية لتحسين مشاركة المرأة في الاقتصاد لم تكن كافية[5]. ومن الأسباب الرئيسية لهذا العائق النَهج المجزأ الذي تتبعه معظم الحكومات. ولا ينبغي تجاهل الجهود الرامية إلى رفع القيود المهنية، وسد الفجوات التعليمية، وتطوير اقتصاد الرعاية، ورفض القوالب النمطية وتيسير دخول المرأة إلى صناعات محددة. إلا أن هذه الجهود نادراً ما تندرج في نَهج شامل ومستدام يؤدي إلى تمكين المرأة اقتصادياً[6].

5- ويزداد اقتناع الباحثين وصانعي السياسات بأن معضلة ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة لا يمكن حلها بشكل منفصل عن وضع المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية[7]. ولتكوين فكرة تحليلية كاملة عن الحلول السياسية وركائزها، لا بد من تحديد دقيق للعلاقة بين انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة وأشكال أخرى من عدم المساواة بين الجنسين في المجتمعات العربية. وتواجه المرأة في المنطقة أشكالاً عديدةً ومتداخلةً من التمييز في المجال القانوني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين في العديد من المؤشرات[8]. وتتداخل أوجه عدم المساواة بين الجنسين ويفاقم كل منها الآخر. وتساهم بشكل عام في تراجع وضع المرأة في المجتمعات العربية، وتؤثر سلباً على قدرتها على المشاركة في الاقتصاد النظامي.

6- ويتوفّر العديد من الأمثلة على أثر وضع المرأة المتدني على مشاركتها في الاقتصاد. فقد يؤدي هذا الوضع إلى إضعاف قيمة مساهمة المرأة في الاقتصاد، بالتوازي مع ظواهر عالمية مثل الفجوة في الأجور بين الجنسين لقاء العمل نفسه، والانخفاض في متوسط الأجور عند ممارسة النساء مهنة كانت تُعتبر ذكورية[9]. وقد

---

(5) البنك الدولي، "معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من عدد السكان من الإناث فوق سن 15 عاماً)"، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?locations=1A (استُرجعت في 4 نيسان/أبريل 2019).

(6) للاطلاع على قائمة بالمبادرات وأفضل الممارسات في المنطقة، *The Business Case for Women's Economic Empowerment in the Arab States Region* (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, October 2016).

(7) على سبيل المثال، أشارت البحوث الأخيرة التي أجرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى علاقة ترابط بين التمييز في القانون والتمكين الاقتصادي للمرأة. OECD, *Women's Economic Empowerment in Selected MENA Countries: The Impact of Legal Frameworks in Algeria, Egypt, Jordan, Libya, Morocco and Tunisia – Key Findings* (2017). أجرت بعض الدول العربية إصلاحات دستورية وقانونية، منها إدراج أحكام تتعلق بالمساواة بين الجنسين في الدساتير الجديدة للمغرب (2011)، وتونس (2014)، ومصر (2014)، وإزالة القوانين التمييزية. وينبغي إعطاء الأولوية في البحوث المستقبلية إلى تقييم أثر هذه الإصلاحات على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. ولا تزال جميع الدول العربية، رغم ذلك، تمارس شكلاً من أشكال التمييز القانوني. لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، *عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية* (نيويورك، 2018).

(8) يمكن مراجعة أشكال التمييز ضد المرأة في الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/4.

(9) لمناقشة شاملة، يمكن الاطلاع على Francine D. Blau and Lawrence M. Kahn. "The gender wage gap: extent, trends, and explanations", *Journal of Economic Literature*, vol. 55, No. 3 (2017); and Asaf Levanon, Paula England and Paul Allison, "Occupational feminization and pay: assessing causal dynamics using 1950-2000 U.S. census data", *Social Forces*, vol. 88, No. 2 (December 2009). التهميش الاقتصادي للمرأة حلقة مفرغة: فقلة من النساء قادرات على إظهار قدراتهنّ في أي مجال من النشاط الاقتصادي، ما يصعّب إمكانية دحض التحيُّزات المجتمعيّة بشأن قيمة مساهمة المرأة.

يؤدي أيضاً إلى إضعاف دور المرأة وإمكانياتها، فيؤثر في قدرتها على ممارسة أي نشاط اقتصادي. وتدني وضع المرأة عن الرجل يقيّد قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة تتعلق بتعليمها وعملها، وباستخدام دخلها الخاص. ويؤدي ذلك إلى سيناريوهات مألوفة، على غرار تشجيع الأسر للابن، وليس للبنت، على مواصلة التعليم العالي وممارسة مهن ذات أجور أعلى. وبالمثل، غالباً ما يثني الزوج زوجته عن العمل خارج البيت، وذلك من أجل رعاية الأطفال والأسرة. وهذا الواقع منتشر بين جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية: ففي الحالات التي لا تحتاج فيها الأسرة إلى دخل ثانٍ، تبقى المرأة في المنزل، سواء اختارت ذلك أم لا.

7- وتوضح الأمثلة الواردة سابقاً أنه لا يمكن فهم ظاهرة انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية بمعزل عن الصورة الأشمل للديناميات بين الجنسين. وتقترح هذه الوثيقة سبيلاً لتحديد كيفية إيجاد الحلقة الناقصة نظرياً وعملياً في سياق الدول العربية، من أجل التوصّل إلى فهم كامل للعوائق التي تحول دون المشاركة الاقتصادية للمرأة، ولإيجاد حلول سياساتية أكثر فعالية لتذليلها. وتسعى الوثيقة إلى تحقيق هذا الهدف عبر طرح قضيتين هما التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعنف المتفشي ضد المرأة. وقد اختيرت هاتان القضيتان لسببين رئيسيين هما: (أ) أثرهما السلبي على المشاركة الاقتصادية للمرأة كبير، ومع ذلك لا يحظيان بالاهتمام اللازم في خطاب السياسات العامة وفي الممارسات المُتَبَعة في المنطقة العربية؛ (ب) كانتا محور تركيز المبادرات الأخيرة التي قامت بها الإسكوا.

ثانياً- تفاوت في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر

8- تشهد المنطقة العربية الفجوة الأكبر بين الجنسين في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[10]. ففي خمسة من البلدان العربية السبعة التي تتوفر عنها بيانات، تمضي المرأة خمسة أضعاف الوقت الذي يمضيه الرجل في القيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وتناهز هذه النسبة 7 إلى 1 في المغرب. أما في عُمان وقطر، فالفجوة بين الجنسين أقل اتساعاً (بسبب الاعتماد على العمال المنزليين المدفوعي الأجر)، مع أن المرأة لا تزال تقضي ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[11]. وبالإجمال، تشير التقديرات إلى أن المرأة تضطلع بنسبة 80 إلى 90 في المائة من مجموع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في البلدان العربية[12].

9- ويشير التفاوت في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر إلى الأعراف والتوقعات السائدة في المجتمعات الأبوية حيث يُحدد دور المرأة بوصفها مقدمة الرعاية الرئيسية، ودور الرجل بوصفه المعيل الرئيسي. غير أن هذا التحديد لا يمثّل بالضرورة ما تفضّل المرأة العربية، ولا حتى ما يفضل الرجل في بعض السياقات.

---

(10) المقصود بالرعاية غير المدفوعة الأجر الخدمات المقدمة مجاناً داخل الأسرة لأعضائها، بما في ذلك رعاية الأشخاص، والقيام بالأعمال المنزلية، والأعمال المجتمعية الطوعية.

(11) Jacques Charmes, "Time use across the world: findings of a world compilation of time use surveys", Background Paper for the 2015 UNDP Human Development Report (New York, UNDP, 2015).

(12) Jonathan Woetzel, *The power of Parity*.

وبيّن مسح مشترك بين منظمة العمل الدولية وشركة غالوب أُجري في عام 2017 أن مجموعة كبيرة من النساء في البلدان العربية تفضل إما أن تعمل لقاء أجر، وإما أن تكون في وضع يسمح لها بالعمل والعناية بأسرتها[13].

10- وتشكّل الفجوة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر عائقاً مباشراً يُضعف قدرة المرأة على المشاركة في القوى العاملة، ويمنعها من البحث عن فرص عمل. وتواجه المرأة التي تعمل خارج المنزل "عبئاً مزدوجاً" من المسؤوليات على مستويي الأسرة والمهنة، الأمر الذي يعوق تقدمها الوظيفي[14]. وفي كثير من الحالات، يؤدي عدم المساواة في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر إلى استحالة جمع المرأة بين واجبات الرعاية ومواصلة حياتها المهنية. وبالمقارنة بالمناطق الأخرى، يزيد تأثير التفاوت في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنطقة العربية بفعل الافتقار إلى الخدمات العامة والهياكل الأساسية الملائمة، وتخلّف اقتصاد الرعاية.

11- ويدرك العالم بشكل متزايد أن التوزيع غير العادل لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر يشكّل في الآن نفسه قضية اجتماعية واقتصادية. وقد اعتُبرت الفجوة بين الجنسين في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر "حلقة ناقصة" في تحليل المشاركة في القوى العاملة[15]. وتسعى البحوث المعاصرة إلى دراسة آثار أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على المستوى الهيكلي؛ وتشير مجموعة كبيرة من البحوث إلى أن توزيع هذه الأعمال يحدد فعلياً قدرة الرجال والنساء على المشاركة في الاقتصاد النظامي.

12- وتؤدي هذه الفجوة إلى تقسيم أسواق العمل على أساس الجنس، بدلاً من تقسيمها على أساس الخصائص الفردية. فتعتبر المرأة أقل قدرة على المشاركة في العمل المدفوع الأجر بسبب افتراضات عن قدراتها، سواء من حيث المهارات أم من حيث الوقت المتاح. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تضعف احتمالات عرض الشركات لوظائف "جيدة" أو لترقية وظيفية للمرأة استناداً إلى توقعات مفادها أن المرأة تقوم أكثر من الرجل بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. كذلك تعتبر المرأة من "أصحاب الأجر الثانوي"، أو أكثر ملاءمة للأشغال الكثيفة العمالة، أو المنخفضة المهارات، أو لوظائف يُبدّل فيها الموظفون بوتيرة عالية[16].

---

(13) شاطر هذا الرأي نصف الرجال المشاركين في المسح. ILO and Gallup, *Towards a Better Future for Women and Work: Voices of women and men* (Geneva and Washington, D.C., 2017).

(14) في المسح المشترك بين منظمة العمل الدولية وشركة غالوب على سبيل المثال، أشارت النساء كما الرجال إلى أن أكبر التحديات التي تواجهها المرأة العاملة لقاء أجر هو تحقيق التوازن بين العمل والأسرة.

(15) لمناقشة عن هذه القضية، Gaëlle Ferrant, Luca Maria Pesando and Keiko Nowacka, "Unpaid care work: the missing link in the analysis of gender gaps in labour outcomes", OECD Issues Paper (OECD Development Centre, December 2014).

(16) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "The gender dynamics of inclusion and exclusion: a macro perspective on employment", in *Trade and Development Report 2017: Beyond Austerity: Towards a Global New Deal* (New York and Geneva, 2017). ييسّر هذا النَهج توضيح "المفارقة العربية" في المشاركة الاقتصادية للمرأة: فسد الفجوات بين الجنسين في المهارات والتعليم لم يؤدِ إلى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في الاقتصاد النظامي، لأن نوع الجنس، وليس المستوى التعليمي أو المهارات المكتسبة، هو الذي يحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الوظائف.

13- وهذه العلاقة علاقة دينامية: فتقسيم سوق العمل يديم عدم المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي، لأنه يؤدي إلى التقليل من قيمة المساهمة الاقتصادية للمرأة. ويتم التغاضي عن أهمية أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في حسن سير الاقتصاد. والاقتصاد لا يعمل إذا لم يحصل العمال على التعليم والغذاء والرعاية، وكل ذلك يتطلب جهوداً غالباً ما تؤديها المرأة. وبالنظر إلى الدور التنظيمي للنشاط الاقتصادي، يشكل تقسيم أسواق العمل على أساس الجنس أحد العوامل الرئيسية لتدني مكانة المرأة عن مكانة الرجل داخل المجتمع ككل. من هنا ضرورة التركيز على العلاقة بين مختلف أشكال عدم المساواة في جميع المجالات، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية.

14- غير أن التمييز على أساس الجنس في أسواق العمل نادراً ما يكون صريحاً. فتقسيم أسواق العمل على هذا النحو تعززه ضمنياً المؤسسات السياسية والاجتماعية، إلى جانب الأعراف والقوالب النمطية[17]. فالقوانين والتشريعات التقييدية، على سبيل المثال، تبيّن الآراء الأبوية بشأن أنواع العمل المناسبة للمرأة[18]. ويعود عدم توفر هياكل أساسية لرعاية الأطفال إلى الاعتقاد السائد بأنه أمر غير ضروري لأن المرأة توفر هذه الرعاية داخل الأسرة. ومن الأمثلة الشائعة القيود المفروضة على الاستقلالية الشخصية والمالية للمرأة، وعلى وصولها إلى التعليم والتدريب والخدمات الصحية.

ثالثاً- العنف ضد المرأة

15- ينتشر العنف ضد المرأة في العالم وفي المنطقة العربية. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، شهدت أكثر من امرأة من كل ثلاث نساء في المنطقة شكلاً على الأقل من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي من العشير[19]. وبالرغم من ندرة البيانات الوطنية بشأن العنف ضد المرأة في المنطقة العربية، تشير الدراسات المتاحة إلى مدى انتشار وخطورة هذه المشكلة. وفي مسح أُجري في تونس، أبلغت نصف النساء من الفئة العمرية 18-64 عاماً أنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف، وكان أكثر هذه الأشكال شيوعاً هو العنف الجسدي والنفسي[20]. وفي الأردن، أشارت أكثر من ربع النساء المتزوجات من الفئة العمرية 15-49 عاماً إلى تعرضهن للعنف العاطفي و/أو الجسدي و/أو الجنسي من قِبَل أزواجهن مرة واحدة على الأقل في حياتهن[21]. وأدت دراسات أُجريت في

---

(17) لمناقشة أكثر تفصيلاً، William A. Darity, Jr., “Stratification economics: the role of intergroup inequality”, *Journal of Economics and Finance*, vol. 29, No. 2 (Summer 2005).

(18) للاطلاع على القيود في قوانين العمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، *عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية*.

(19) أحدث البيانات المتوفرة، World Health Organization (WHO), London School of Hygiene and Tropical Medicine and South African Medical Research Council, *Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-partner Sexual Violence* (Geneva, WHO, 2013).

(20) Tunisie, Office National de la Famille et de la Population and Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo, Enquête nationale sur la violence à l’égard des femmes en Tunisie: rapport de l’enquête (Tunis, 2010).

(21) الأردن، دائرة الإحصاءات العامة ومؤسسة ICF، *مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2017-2018* (عمّان ومارِيلند، 2019).

المغرب، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر إلى نتائج مماثلة[22]. وتنتشر في بعض البلدان العربية أشكال من العنف تشمل الزواج المبكر وختان الإناث. وزاد النزاع المسلح من حدة هذه الظاهرة في العديد من البلدان، حيث النساء هن الأكثر عرضة للخطر من بين مجموع اللاجئين والنازحين[23].

16- ويشكل العنف ضد المرأة والفتاة انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية في العديد من الأطر الدولية. فالعنف يحرم المرأة من حياة خالية من الأذى؛ ويمس بكرامتها ويهدد أمنها واستقلالها الذاتي؛ وينطوي على عواقب وخيمة في الصحة البدنية والعقلية والجنسية والإنجابية. ويتخذ العنف ضد المرأة أشكالاً متعددة؛ ويمكن تصويره كسلسلة من أعمال العنف التي تتعرض لها المرأة في المجالين الخاص والعام في حياتها. وتعوق هذه الظاهرة قدرة المرأة على الحصول على التعليم والعمل والمشاركة في الحياة السياسية، فتبقيها في حالة تبعية بالمقارنة مع الرجل.

17- وللعنف أثر موثق جيداً على التمكين الاقتصادي للمرأة. وتشير دراسات أجريت في بلدان متقدمة ونامية إلى أنّ التعرض لأي نوع من أنواع العنف على أساس الجنس (سواءً كان جسدياً أم جنسياً أم نفسياً أم اقتصادياً) في المنزل، أو في الأماكن العامة، أو في المدرسة، أو في مكان العمل يؤدي إلى أثر سلبي ملحوظ على قدرة المرأة على السعي إلى التعليم وحسن الأداء في عملها[24]. ويؤثّر العنف ضد المرأة بشكل ملحوظ على حضور المرأة وإنتاجيتها وأدائها في مكان العمل، فيُضعِف قدرتها على كسب الدخل، ويحدّ من فرصها للتقدم المهني، ويهدد قدرتها على الحفاظ على عملها[25].

18- وفي عام 2015، أُجري مسح وطني لقياس كلفة العنف على أساس الجنس في مصر (الأول من نوعه في المنطقة العربية)، بيّن حجم هذه الظاهرة وأثرها على قدرة المرأة على المشاركة في الاقتصاد المصري. ووفقاً للمسح، تعرّضت 5.6 مليون امرأة في سنة واحدة، لعنف العشير؛ و1.7 مليون امرأة للتحرش في وسائل النقل العام؛ و2.5 مليون امرأة لشكل من أشكال العنف على أساس الجنس في الشارع. وبالإضافة إلى الآثار الجسدية والنفسية للعنف ضد المرأة، أبرز المسح آثاره على قدرة المرأة على المشاركة في الاقتصاد النظامي. وقد أصبحت الناجيات من العنف في المنزل أو في الأماكن العامة أو مكان العمل أقل قدرة على العمل، وأكثر عرضة لفقدان التحفيز وللتغيُّب عن العمل، ما أدى إلى تراجع الإنتاجية في العمل، والاستقالة، وخسارة الوظيفة[26].

---

(22) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، *مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي* (القاهرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015)؛ Usta, J. and others, "Domestic violence: the Lebanese experience", *Journal of Public Health*, vol. 121, No. 3 (April 2007); Maroc, Ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Premier rapport annuel sur la violence à l'égard des femmes 2015 (Rabat, 2015); State of Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, "Press Release: Main findings of violence survey in the Palestinian society, 2011", December 2011.

(23) E/ESCWA/ECW/2017/2.

(24) أصدر 60 بلداً تقريباً تقديرات اقتصادية لأثر العنف ضد المرأة، معظمها من الاقتصادات المتقدمة. ولقائمة كاملة، يمكن الاطلاع على Sinead Ashe and others, "Costs of violence against women: an examination of the evidence", WhatWorks to Prevent Violence Working Paper, No. 2 (2016).

(25) E/ESCWA/ECW/2017/2.

(26) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، *مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي*.

19- وكثيراً ما تشمل العلاقات التي تتعرض فيها المرأة للعنف استغلالاً مالياً (يُشار إليه أيضاً بالاستغلال الاقتصادي)، يزيد من القيود على حرية المرأة في الاستفادة من الفرص الاقتصادية[27]. وقد يسعى المعتدي إلى السيطرة على نوع وطرائق عمل أو تعليم شريكته، أو ملاحقتها خلسة أو مضايقتها في مكان العمل، أو منعها من العمل بحد ذاته. وقد يسعى أيضاً إلى تقييد حركتها، ويحد من فرص التمكين الاقتصادي المتاحة لها. ويحد المعتدي في كثير من الأحيان من قدرة المرأة على التحكم بما تملك من أصول ودخل. وقد يؤدي ذلك إلى إبقاء المرأة أسيرة هذه العلاقة التعسفية، من خلال تقييد وصولها إلى الموارد التي تمكّنها من انتشال نفسها من هذا الوضع، والتماس الحماية أو الإنصاف[28]. فعلى سبيل المثال، بيّن المسح المصري أن الرجال مارسوا نفوذهم داخل المنزل لمنع النساء من العمل أو اختيار نوع العمل الذي يؤدينه، ما سبّب دورة جديدة من العنف ولا سيما أن النساء غير المستقلات مادياً أكثر عرضة لخطر العنف المنزلي[29].

20- ويساهم العنف ضد المرأة في إدامة العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين. وهذه العلاقات غير المتكافئة هي بحد ذاتها محرّكٌ رئيسي للعنف ضد المرأة، في دلالة على الطبيعة الدائرية لهذه الظاهرة. ومع ذلك، لا يزال الأثر السلبي للعنف ضد المرأة على وضعها وقدرتها على التمتع بحقوقها غير مطروح إلى اليوم في البحوث والممارسات السياساتية والخطاب السياسي في المنطقة العربية، ربما بسبب المحرمات الاجتماعية. ويؤدي عدم الاعتراف بهذه الظاهرة، سواء من حيث الحجم أم الآثار، إلى تهميش المرأة في المجتمعات العربية.

رابعاً- إعادة النظر في العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في الاقتصاد في المنطقة العربية

21- يتبيّن من الأمثلة التي طُرحت سابقاً أن تحليل أسباب انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية لا يزال غير مكتمل. فتحليل ما يحفّز المرأة على المشاركة في الاقتصاد وما يعوقها عن ذلك لم يلحظ على نحو وافٍ عدداً من القضايا الأساسية التي تؤثر على وضع المرأة في المنطقة. ولذلك، لا تسنّ السياسات المناسبة لمكافحة تهميش المرأة في الدول العربية ولإعلاء صوتها. وفي ما يلي خطوات عملية لتوسيع نطاق تحليل العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في الاقتصاد في الدول العربية، بهدف تسليط الضوء على القضيتين الأساسيتين المذكورتين سابقاً (أي التفاوت في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعنف ضد المرأة)، استناداً إلى المشاريع والبحوث الجارية في الإسكوا.

(27) Anna-Karin Jatfors, "Violence against women and women's economic empowerment", presentation made on 23 February 2017.

(28) National Network to End Domestic Violence, "Financial abuse fact sheet" (n.d.).

(29) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، *مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي*.

ألف- إبراز غير المنظور: قياس أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر

22- بيّنت البحوث على الصعيد العالمي ترابطاً متيناً بين عدم المساواة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من جهة، والتفاوت بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة، ونوعية العمل، والأجور، من جهة أخرى[30].

23- ولا تكثر في المنطقة العربية المحاولات الرامية إلى تقييم أثر أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على مشاركة المرأة في الاقتصاد، رغم تسليط الضوء مراراً على هذه القضية في الأدبيات كما من قِبَل النساء أنفسهنّ. وبسبب هذه الحلقة الناقصة، لم تتمكن الحكومات العربية من وضع السياسات المناسبة. وقد بيّنت تجارب من العالم أنّه لتكون السياسات فعالة، ينبغي ألا ترمي إلى التخفيف من العبء المباشر لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الذي تتحمله المرأة فحسب (من خلال مثلاً توسيع نطاق البنى الأساسية للرعاية وطرائق العمل المرنة)، بل لا بد لها من أن تأخذ قيمة هذه الأعمال في الاعتبار وتسهم في سدّ الفجوة بين الجنسين في توزيعها[31].

24- ويستلزم تحديد إطار أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر كعامل مؤثر على مشاركة المرأة في الاقتصاد ثلاث خطوات. أولاً، ينبغي أن تكون مساهمة المرأة في الاقتصاد من حيث أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ظاهرة. ثانياً، ينبغي قياس أثر التفاوت في توزيع هذه الأعمال على قدرة المرأة على المشاركة في الاقتصاد. ثالثاً، ينبغي تحليل ما للتفاوت بين الجنسين في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من آثار على إعادة هيكلة أسواق العمل العربية. ويستلزم تنفيذ هذه الخطوات توفّر بيانات بنوعيّة جيّدة عن حجم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتوزيعها ونوعها. وهذه البيانات محدودة في المنطقة العربية لذلك ينبغي أن يولى تجميعها أولوية.

25- وعادة ما تُجمع البيانات المتعلقة بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من خلال مسوح عن استخدام الوقت تسجّل الأنشطة اليومية للأفراد (عموماً باستخدام نَهجٍ قائمٍ على تدوين اليوميات). ويمكن لنتائج هذه المسوح أن توضح إسهام المرأة البالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي، من خلال اضطلاعها بأكثريّة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتكشف عن الفجوة بين الجنسين في توزيع مثل هذه المهام[32].

26- ويمكن للمسوح، متى أُجريت بشكل صحيح، أن تتيح معلومات موثوقة عن الوزن النسبي لكل نوع من المهام (مثل الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال ورعاية المسنين والتنقل بين مواقع مختلفة). وإذا ما استُكمِلت مسوح استخدام الوقت بعنصر ذاتي (مثل أسئلة عن الدوافع)، ترسم صورة أوضح عن المساومات ضمن الأسرة

(30) لمراجعة الأدلة العالمية، Gaëlle Ferrant, Luca Maria Pesando and Keiko Nowacka, "Unpaid care work".

(31) Gaëlle Ferrant, Luca Maria Pesando and Keiko Nowacka, "Unpaid care work".

(32) لا يخلو الاعتماد على مسوح استخدام الوقت كقياس رئيسي لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من النقد. فقد عارضت خبيرات في الاقتصاد بشكل خاص الاعتماد المفرط على نَهجٍ كمي. كما طُرحت تساؤلات عن مدى ملاءمة طريقة التحليل هذه في بلدان الجنوب. لكن يمكن معالجة أوجه القصور عن طريق دمج عنصر ذاتي في مسوح استخدام الوقت واعتماد نَهجٍ قائمٍ على القدرات. Julian Walker, Nana Berekashvili and Nino Lomidze, "Valuing time: time use survey, the capability approach, and gender analysis", *Journal of Human Development and Capabilities*, vol. 15, No. 1 (2014); and Valeria Esquivel and others, "Explorations: time-use surveys in the South", *Feminist Economics*, vol. 14, No. 3 (2008).

أو مدى حرية المرأة في اختيار أنشطتها الخاصة، بما في ذلك ما إذا كانت قادرة على المشاركة في الاقتصاد النظامي. ويمكن لمسوح استخدام الوقت أن تشكّل أيضاً وسيلة لتقييم أثر مختلف أنواع المؤسسات الاجتماعية وغيرها، بما في ذلك المعايير والقوالب النمطية، التي تؤثر على توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وبذلك على التفريق في أسواق العمل.

27- والأهم من ذلك أنّ هذه المسوح تقرّ بالمساهمة الاقتصادية للمرأة وبالقيمة الاجتماعية الأوسع نطاقاً لهذه المساهمة. ويمكن لتنفيذ مسوح استخدام الوقت أن يحسّن كثيراً من نوعيّة التدخلات في مجال السياسة العامة، فيدعم بذلك مشاركة المرأة في الاقتصاد. ويمكن لها مثلاً أن تيسّر تطبيق حلول سياسية محددة كإعادة توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر و تأمين مرافق لرعاية الأطفال والنقل العام أو حتى تحسين الحصول على المياه النظيفة والكهرباء[33].

28- ولم تُنفَّذ سوى بضعة مسوح نوعيّة لاستخدام الوقت في المنطقة العربية. ففي الفترة 2000-2018، لم تجر سوى 7 بلدان عربية مثل هذه المسوح، من مجموع 90 بلداً تجريها على الصعيد العالمي[34]. ويتيح إدراج أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في أهداف التنمية المستدامة (المقصد 5.4) فرصة لتعمل الدول العربية على سد الفجوة في البيانات المتعلقة بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بدعم من الشركاء الدوليين في التنمية. وقد أدت الجهود المشتركة لتحسين ومواءمة منهجيات تنفيذ مسوح استخدام الوقت إلى وضع التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 (تصنيف عام 2016). وتوضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ تصنيف عام 2016 في الدول العربية[35].

باء- تقدير كلفة العنف ضد المرأة

29- للعنف على أساس الجنس تداعيات على قدرة المرأة العربية على البحث بحرية عن فرص اقتصادية، واختيارها ومزاولتها، لكنها لا تزال غير موثقة إلى حد كبير. ولم يحظ الرابط بين الاستغلال المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة بالاهتمام اللازم. كما أنّ الآثار الأوسع نطاقاً للعنف على وضع المرأة وارتباطه بأوجه عدم المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي بحاجة إلى مزيد من التوضيح في الدول العربية.

---

(33) من شأن عيّنة متنوّعة وشاملة من المجيبين أن تكفل ملاءمة الإجراءات السياسية مع الاحتياجات المحددة لفئات مختلفة من النساء، فتتيح التمييز مثلاً بين احتياجات اللواتي يعشن في مناطق حضرية وفي مناطق ريفية. وتكرار المسوح يتيح رصد أثر الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى التخفيف من الحواجز التي تحول دون التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق الحد من عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

(34) تقوّض القضايا المنهجية في بعض الدول العربية من فائدة المسوح، بسبب مثلاً التفاوت في الامتثال للمعايير الدولية من حيث توزيع وتصنيف الأنشطة المختلفة، وتسجيل الدوافع. ويمكن أن تدل مثل هذه القضايا المنهجية على ضعفٍ في فهم أعمال الرعاية، ومقدمي الرعاية، والعلاقات التي تحكم هذه الأعمال. Neetha N., "Estimating unpaid care work: methodological issues in time use surveys", *Economic and Political Weekly*, vol. 45, No. 44-45 (2010).

(35) للاطلاع على قائمة كاملة بمراجع تنفيذ مسوح استخدام الوقت في الدول العربية، يمكن مراجعة الوثائق المتاحة على الرابط التالي https://bit.ly/2VL2pAi.

30- وأكثر النُهُج شيوعاً لقياس الأثر الاقتصادي للعنف ضد المرأة ما يسمى بدراسات التكاليف. وتهدف هذه الدراسات إلى تقدير التكاليف المباشرة و/أو غير المباشرة للعنف ضد المرأة على مستويات مختلفة، بما في ذلك على مستوى الناجيات من العنف، والأسر، ومقدمي الخدمات، وميزانية الدولة والأعمال التجارية[36]. ويمكن لدراسات التكاليف مثلاً أن تقدّر التكاليف غير المباشرة للعنف الناجمة عن التغيُّب عن العمل والإنتاجية ومعدّلات تبديل الموظفين، فتعبّر عن أثر العنف على قدرة المرأة على المشاركة في سوق العمل. وتعطي الاستبيانات التي تقيس مدى الانتشار، المنفّذة قبل عمليّة تقدير التكاليف أو كجزء منها، فكرة أوضح عن أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة، بما في ذلك حجم الاستغلال المالي وآثاره.

31- ونظراً إلى ارتفاع معدلات انتشار العنف ضد المرأة في المنطقة العربية، فإنّ النقص في دراسة أثره على تمكين المرأة اقتصادياً يشكّل فجوة معرفية رئيسية. ويمكن إجراء دراسات التكاليف على نطاق محلي أو إقليمي أو وطني، غير أنّ الدروس المستقاة من دول العالم تشير إلى أن العملية تكون أكثر شمولاً متى نُفِّذت على المستوى الوطني بما يضمن دور الدولة القيادي فيها. ويمكن لنتائج دراسة وطنية للتكاليف أن تحفّز عمل الدولة من خلال إعادة تحديد إطار العنف ضد المرأة، لا بوصفه خرقاً هاماً لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً باعتباره قضية ملحة في الصحة العامة والاقتصاد. ويمكن أن تسهم قاعدة الأدلة الناتجة من تقدير التكاليف الاقتصادية في تحسين كفاءة الاستجابات السياسية للتصدي للعنف ضد المرأة من خلال تسليط الضوء على المجالات ذات الأولوية في السياسة العامة وعلى الحاجة إلى اتباع نَهج شامل[37].

32- مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي أجرت دراسة لتقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد المرأة بالنسبة للمجتمع ككل، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشير التقديرات إلى أن الناجيات من العنف أضعن نحو نصف مليون يوم عمل في عام 2015، وارتفع مجموع الكلفة إلى 27 مليون جنيه مصري (لم تقس مجموع الأثر على الإنتاجية)[38]. وتُجرى حالياً دراسات مماثلة في دول عربية أخرى، استناداً إلى نموذج تشغيلي وضعته الإسكوا بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يراعي خصوصيات المنطقة العربية[39].

خامساً- خلاصة وتوصيات في السياسات

33- يستلزم التصدي لضعف مشاركة المرأة في الاقتصاد في المنطقة العربية تقييماً شاملاً للأسباب. ولا يمكن القيام بهذا التحليل بمعزل عن السياق الأوسع لقضايا الجنسين في البلدان العربية، الذي يتضمّن أشكالاً من عدم المساواة متعددة الأبعاد ومتداخلة في المجال الاقتصادي والقانوني والاجتماعي والسياسي. وقد ركّزت هذه الوثيقة على حلقتين ناقصتين في تحليل مشاركة المرأة في الاقتصاد، هما التفاوت في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعنف المتفشي ضد المرأة. وانطلقت من أنشطة ومشاريع اضطلعت بها الإسكوا مؤخراً لتقترح إدراج هاتين المسألتين في تحليل مشاركة المرأة في الاقتصاد من خلال تنفيذ مسوح استخدام الوقت وتقدير التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة. وقائمة الحلقات الناقصة ليست في أي حال شاملة، فتقييم أثر مختلف

(36) تتضمن الوثيقة E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.4 دراسة معمّقة عن المنهجيات المختلفة ومزاياها وأوجه قصورها.

(37) الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية".

(38) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، *مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي*.

(39) E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.4.

أشكال التمييز ضد المرأة ضروري من أجل تكوين فهم كامل لدوافع مشاركة المرأة في الاقتصاد والعقبات التي تحول دونها في البلدان العربية.

34- ويدعم توصيل الحلقات الناقصة النَهج الشامل إزاء التحديات في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تماشياً مع الطبيعة المتداخلة لأهداف التنمية المستدامة والحق في التنمية ومبدأ عدم إهمال أحد الذي ترتكز عليه خطة عام 2030. كما يساعد الدول العربية في الوفاء بالالتزامات الدولية، بما في ذلك في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف التنمية المستدامة. والأهم من ذلك، يؤكد دمج الحلقات الناقصة على الإقرار الأوسع نطاقاً بالحواجز المتعددة الأوجه التي تواجهها المرأة في البلدان العربية من جهة، وبقيمة مساهمتها في المجتمعات والاقتصادات العربية، من جهة أخرى.

35- واستناداً إلى ما خلُصت إليه هذه الوثيقة، تُقترح التدخلات التالية في مجال السياسات العامة على الدول العربية والشركاء في التنمية:

(أ) فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الاقتصاد:

- دعم إجراء المزيد من البحوث من أجل تقييم شامل للعوامل المشجعة على مشاركة المرأة في الاقتصاد والحواجز التي تحول دونها، بما في ذلك أثر عدم المساواة بين الجنسين في المجال القانوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛

(ب) فيما يتعلق بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر:

- إجراء مسوح لاستخدام الوقت شاملة لكافة الفئات الوطنية، منتظمة ومتماشية مع منهجيّة التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 والمبادئ التوجيهية لتنفيذها في البلدان العربية؛
- تطبيق التدابير المناسبة للتصدي للتوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بما في ذلك من خلال الاستثمار في البنى الأساسية للرعاية، وتشجيع اعتماد تدابير للتوفيق بين العمل والحياة في القطاعين العام والخاص، واعتماد و/أو توسيع إجازة الأمومة والأبوة؛ والتصدي للقوالب النمطية للجنسين في وسائط الإعلام والخطابات العامة، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة في السياق الوطني؛

(ج) فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة:

- إجراء تقديرات وطنية منتظمة لمدى انتشار العنف ضد المرأة والتكاليف المرتبطة به؛
- تنفيذ التدابير الملائمة للقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، بما في ذلك من خلال إصلاح الأطر الدستورية والقانونية والسياسية من أجل تعزيز الحماية والوقاية والمقاضاة، وتعزيز آليات المساءلة والتنسيق، والاستثمار في خدمات الدعم ذات الصلة، وتنظيم حملات التوعية الوطنية، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة في السياق الوطني.